توثيق ما لا يقل عن 394 حالة اعتقال تعسفي في سوريا في أيار 2019

بينها 206 حالة اختفاء قسري

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الأحد 2 حزيران 2019

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

المحتوى:

أولاً: مقدمة ومنهجية.

ثانياً: ملخص أيار.

ثالثاً: حصيلة حالات الاعتقال التَّعسفي لدى أطراف النِّزاع.

رابعاً: أبرز حالات وحوادث الاعتقال التَّعسفي في أيار.

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً: مقدمة ومنهجية:

شكَّل الاعتقال التَّعسفي ومن ثم الإخفاء القسري انتهاكاً واسعاً منذ الأيام الأولى للحراك الشعبي نحو الديمقراطية في سوريا في آذار 2011، ويُعتبر من أوسع الانتهاكات، التي عانى منها المواطن السوري وأشدِّها انتشاراً، فقد طالت مئات آلاف السوريين، ومارستها الأجهزة الأمنية التابعة للنظام السوري وكذلك الميليشيات التابعة له على نحو مدروس ومخطط، وأحياناً بشكل عشوائي واسع؛ بهدف إثارة الإرهاب والرعب لدى أكبر قطاع ممكن من الشعب السوري، وبعد قرابة ثمانية أشهر من الحراك الشعبي بدأت تظهر أطراف أخرى على الساحة السورية ومارست عمليات خطف واعتقال، وقد كانت وماتزال عملية توثيق حالات الاعتقال وتحوُّل المعتقل إلى عداد المختفين قسرياً أو الإفراج عنه، من أعظم التَّحديات والصعوبات التي واجهت فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان كما هو موضح في منهجيتنا[1]، وقد قامت الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ عام 2011 ببناء برامج إلكترونية معقدة من أجل أرشفة وتصنيف بيانات المعتقلين، الذين يقوم فريق العمل بجمع بياناتهم والتَّحقق منها؛ الأمر الذي مكَّننا بالتالي من توزيع حالات الاعتقال بحسب الجنس ومكان الحادثة، والمحافظة التي ينتمي إليها المعتقل، والجهة التي قامت بعملية الاعتقال، وعقد مقارنات بين هذه الجهات، والتَّعرف على المحافظات التي اعتقل واختفى النسبة الأعظم من أبنائها.

[1] "منهجية الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، <<http://sn4hr.org/public_html/wp-content/pdf/arabic/SNHR_Methodology.pdf>>.

ونظراً لأهمية وحساسية انتهاك اعتقال مواطن سوري، فإنَّ الشبكة السورية لحقوق الإنسان تُصدر منذ عدة سنوات أخباراً دورية عن حوادث الاعتقال، وتقريراً شهرياً يرصد حصيلة حالات الاعتقال أو الاختفاء القسري أو الإفراج، التي شهدها الشهر المنصرم، وتقريراً سنوياً، إضافة إلى عشرات التَّقارير، التي تتحدَّث عن مراكز الاعتقال المختلفة لدى أطراف النزاع، وغير ذلك من التَّقارير الخاصة المرتبطة بشؤون المعتقلين، كما نرسلُ بشكل دوري استمارة خاصة إلى فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، وإلى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب.

إنَّ معظم حوادث الاعتقال في سوريا تتمُّ من دون مذكرة قضائية لدى مرور الضحية من نقطة تفتيش أو في أثناء عمليات المداهمة، وغالباً ما تكون قوات الأمن التابعة لأجهزة المخابرات الأربعة الرئيسة هي المسؤولة عن عمليات الاعتقال بعيداً عن السلطة القضائية، ويتعرَّض المعتقل للتَّعذيب منذ اللحظة الأولى لاعتقاله، ويُحرَم من التواصل مع عائلته أو محاميه. كما تُنكر السلطات قيامها بعمليات الاعتقال التَّعسفي ويتحول معظم المعتقلين إلى مختفين قسرياً.

ويُعتبر النظام السوري مسؤولاً عن قرابة 87 % من حصيلة الاعتقالات التَّعسفية المسجلة لدينا، وهو أوّل وأكثر أطراف النّزاع ممارسة لهذا الانتهاك بشكل ممنهج، وغالباً لا تتمكَّن عائلات الضحايا من تحديد الجهة التي قامت بالاعتقال بدقة، لأنه عدا عن أفرع الأمن الأربعة الرئيسة وما يتشعب عنها، تمتلك جميع القوات المتحالفة مع النظام السوري (الميليشيات الإيرانية، حزب الله اللبناني، وغيرها) صلاحية الاعتقال والتَّعذيب والإخفاء القسري.

تعُتبر قضية المعتقلين والمختفين قسراً من أهم القضايا الحقوقية، التي لم يحدث فيها أيُّ تقدم يُذكَر على الرغم من تضمينها في قرارات عدة لمجلس الأمن الدولي وقرارات للجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي خطة السيد كوفي عنان، وأخيراً في بيان وقف الأعمال العدائية – شباط 2016، الذي أوردَ "تتعهد جميع الأطراف بالعمل على الإفراج المبكر عن المعتقلين، وخصوصاً النساء والأطفال"، وفي قرار مجلس الأمن رقم 2254 الصادر في كانون الأول 2015 في البند رقم 12، الذي نصَّ على ضرورة الإفراج عن جميع المعتقلين وخصوصاً النساء والأطفال بشكل فوري، ومع ذلك لم يطرأ أيُّ تقدم في ملف المعتقلين في جميع المفاوضات التي رعتها الأطراف الدولية بما يخص النزاع في سوريا. وفي هذه القضية تحديداً فإننا نوصي بالتالي:

أولاً: يجب أن تتوقف فوراً عمليات الاعتقال التَّعسفي والإخفاء القسري التي مازالت مستمرة حتى الآن بحسب هذا التقرير الشهري للشبكة السورية لحقوق الإنسان، ويجب الكشف عن مصير جميع المعتقلين والمختفين قسرياً، والسماح لأهلهم بزيارتهم فوراً.

ثانياً: الإفراج دون أي شرط عن جميع المعتقلين، الذين تم احتجازهم لمجرد ممارسة حقوقهم السياسية والمدنية، وإطلاق سراح النساء والأطفال كافة، والتَّوقف عن اتخاذهم رهائن حرب.

ثالثاً: منح المراقبين الدوليين المستقلين من قبيل أعضاء لجنة التحقيق الدولية المستقلة التي شكلتها الأمم المتحدة بشأن الجمهورية العربية السورية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، زيارة مراكز الاحتجاز النظامية وغير النظامية كافة، دون ترتيب مسبق، ودون أي قيد أو شرط.

رابعاً: تشكيل لجنة أممية لمراقبة إطلاق سراح المعتقلين بشكل دوري وفق جدول زمني يُطلب من جميع الجهات التي تحتجزهم، وبشكل رئيس من الحكومة السورية التي تحتجز 87 % من مجموع المعتقلين.

خامساً: إيقاف الأحكام الصادرة عن المحاكم العسكرية الميدانية ومحاكم قضايا الإرهاب وإلغاؤها لمخالفتها التشريعات المحليَّة والدولية وضمانات المحاكمة العادلة.

منهجية:

يعرض التقرير حصيلة عمليات الاعتقال التَّعسفي التي وثَّقها في أيار على يد أطراف النِّزاع الرئيسة الفاعلة، كما يرصد أبرز نقاطَ المداهمة والتَّفتيش، التي نتجَ عنها حجز للحرية، ويستعرض أبرز الحالات الفردية وحوادث الاعتقال التَّعسفي، التي وثقها فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان في الشهر المنصرم، وتوزُّع حالات وحوادث الاعتقال تبعاً لمكان وقوع الحادثة. وبحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان فإننا نستطيع توزيع حالات الاعتقال بحسب المحافظة التي وقعت فيها حادثة الاعتقال، وبحسب المحافظة التي ينتمي إليها المعتقل أيضاً، ونحن في هذا التقرير وفي معظم تقاريرنا نوزّع حصيلة حالات الاعتقال تبعاً للمكان الذي وقعَ فيه الاعتقال، وليس تبعاً للمحافظة التي ينتمي إليها المعتقل، ونُشير إلى أنَّنا في بعض الأحيان نقوم بتوزيع حالات الاعتقال بحسب المحافظة التي ينتمي إليها المعتقل؛ بهدف إظهار حجم الخسارة والعنف الذي تعرَّض له أبناء تلك المحافظة مقارنة مع محافظات أخرى، ونقوم بالإشارة إلى ذلك ضمنَ التقرير.

كما يوثّق التقرير عمليات الاعتقال التَّعسفي التي تحوَّلت إلى اختفاء قسري، ونعتمد في منهجيتنا مرور 20 يوم على حادثة اعتقال الفرد وعدم تمكن عائلته من الحصول على معلومات من السلطات الرسمية حول اعتقاله أو تحديد مكانه، ورفضِ السلطات التي اعتقلته الاعتراف باحتجازه.

يلتزم فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان بمعايير دقيقة لتحديد حادثة الاعتقال التَّعسفي، وتجنُّب تسجيل الحوادث المختلفة للحجز والحبس والحرمان من الحرية مُستنداً بذلك إلى أحكام القوانين الدوليَّة ومجموعة المبادئ المتعلقة بالاعتقال التعسُّفي السَّالفة الذكر. ويقوم قسم المعتقلين والمختفين قسراً في الشبكة السورية لحقوق الإنسان بتسجيل حالات الاعتقال التي يحصل عليها من مصادر مُتعددة مثل: ذوي الضحايا وأعضاء الشبكة السورية لحقوق الإنسان في المحافظات السورية، ونشطاء محليين متعاونين، ومعتقلين سابقين، ثمَّ يقوم بمحاولات كثيفة للتَّواصل مع عائلات المعتقلين والمختفين، والمقرَّبين منهم، والنَّاجين من الاعتقال؛ بهدف جميع أكبر قدر ممكن من المعلومات والمعطيات، في ظلِّ عمل ضمن تحديات فوق

اعتيادية وغاية في التَّعقيد، كما نُسجِّل روايات الشهود، ونقوم بتتبع حالات الاعتقال وتحديثها بشكل مستمر لمعرفة مصير المعتقل ومكان احتجازه وظروف اعتقاله. وقد أنشأنا على موقعنا الإلكتروني استمارة خاصة لتوثيق معتقل لتسهيل الوصول والاتصال مع عائلات الضحايا.

تواجه الشبكة السورية لحقوق الإنسان تحديات إضافية في عمليات توثيق المعتقلين اليومية والمستمرة منذ عام 2011 حتى الآن، من أبرزها خوف كثير من الأهالي من التَّعاون ونشر خبر اعتقال أبنائهم وتوثيقه، حتى لو كان بشكل سري، وبشكل خاص في حال كون المعتقلة أنثى، وذلك لاعتقاد سائد في المجتمع السوري أن ذلك سوف يُعرِّضهم لمزيد من الخطر والتَّعذيب، وبدلاً من ذلك تبدأ المفاوضات مع الجهات الأمنية التي غالباً ما تقوم بعملية ابتزاز للأهالي قد تصل في بعض الأحيان إلى آلاف الدولارات، وعلى الرَّغم من امتلاك الشبكة السورية لحقوق الإنسان قوائم تتجاوز الـ 127 ألف شخص بينهم نساء وأطفال، إلا أننا نؤكد أن تقديراتنا تُشير إلى أنَّ أعداد المعتقلين تفوق حاجز الـ 215 ألف معتقل.

ومما رسّخ قناعة تامة لدى المجتمع السوري من عدم جدوى التعاون في عمليات التوثيق، هو عدم تمكن المجتمع الدولي والأمم المتحدة بكافة مؤسساتها من الضغط على السلطات السورية للإفراج عن حالة واحدة فقط، (بمن فيهم من انتهت محكومياتهم)، حتى لو كان معتقل رأي، بل إنَّ حالات الإفراج تمَّ معظمها ضمن صفقات تبادل مع المعارضة المسلحة.

لا تشمل حصيلة المعتقلين المدرجة في التقرير المحتجزين على خلفيات جنائية، وتشمل حالات الاعتقال على خلفية النِّزاع المسلح الداخلي، وبشكل رئيس بسبب النشاط المعارض لسلطة الأمر الواقع، وكذلك حالات الاعتقال لقمع حرية الرأي والتعبير.

ثانياً: ملخص أيار:

استمرَّت قوات النظام السوري في أيار بملاحقة واعتقال المدنيين وأفراد سابقين من فصائل في المعارضة المسلحة وذويهم في المناطق التي وقَّعت اتفاقيات تسوية مع قوات النظام السوري، كما رصدنا اعتقال قوات النظام السوري مدنيين عائدين من الشمال السوري –بعد تهجيرهم قسرياً ضمن اتفاقيات التَّسوية– إلى مناطقهم الأصلية، ورصدنا في أيار قيام قوات النظام السوري باعتقالات بحقِّ العائدين من دول الجوار والمشمولين بقوانين العفو وعروض المصالحات التي أعلن عنها النظام السوري.

واستمرَّت قوات النظام السوري في أيار في سياسة ملاحقة المدنيين من ذوي نشطاء الحراك الشعبي نحو الديمقراطية وفصائل في المعارضة المسلحة المقيمين في مناطق سيطرتها، حيث وثَّقنا تنفيذها حملات دهم واعتقال مُنظَّمة بحق عوائل بأكملها تربطها صلات قربى بأفراد من فصائل في المعارضة المسلحة، وتركَّزت هذه الاعتقالات في مدن حماة واللاذقية وحمص، ولم تستثنِ النساء والأطفال.

كما قامت قوات النظام السوري بحملات دهم واعتقال موسَّعة استهدفت جميع الشرائح الاجتماعية من الشريحة العمرية 18 – 42 عاماً؛ ذلك بهدف التَّجنيد الإلزامي والاحتياطي في قواتها.

وقد رصدنا إخلاء قوات النظام السوري سبيل 71 معتقلاً من مراكز الاحتجاز التابعة لها، معظمهم ممن انتهت مدة محكومياتهم، كان ذلك منذ مطلع أيار حتى الـ 31 منه.

من جهة أخرى استمرَّت قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية في أيار في سياسة الاعتقال التَّعسفي والإخفاء القسري للنشطاء السياسيين وأفراد من منظمات المجتمع المدني المعارضة لسياساتها، وتركَّزت هذه الاعتقالات في محافظة الحسكة، كما قامت بعمليات اعتقال جماعي بحق المدنيين العرب في مناطق سيطرتها، شملت هذه الاعتقالات عوائل بكاملها، وتركَّزت بشكل خاص في محافظة الرقة. كما أخلت قوات سوريا الديمقراطية سبيل 40 معتقلاً من مراكز الاحتجاز التابعة لها في بلدة الكسرة بريف محافظة دير الزور الغربي في 12/ أيار/ 2019، ذلك ضمن اتفاق جرى بينها وبين وجهاء العشائر العربية في المنطقة.

استهدفت قوات سوريا الديمقراطية بعمليات الاعتقال النَّازحين المقيمين في مناطق سيطرتها وبشكل رئيس سكان المخيمات، وتذَّرعت بتهمٍ مختلفة كوجود صلات قربى بينهم وبين أفراد في تنظيم داعش أو فصائل في المعارضة المسلحة، وسجَّلنا حوادث عدة اعتقلت فيها قوات سوريا الديمقراطية العديد من الأشخاص من العائلة ذاتها.

شهدَ أيار عمليات اعتقال قامت بها هيئة تحرير الشام شملت نشطاء في مؤسسات المجتمع المدني، واستمرَّت الهيئة في ملاحقة واعتقال أفراد من فصائل المعارضة المسلحة، الذين ينتمون إلى غرفة عمليات درع الفرات وغصن الزيتون، وتركَّزت هذه الاعتقالات في ريف محافظة إدلب الجنوبي وريف محافظة حماة الشمالي. كما رصدنا في أيار ملاحقة هيئة تحرير الشام طلاب وكوادر من جامعة حلب الحرة واعتقالهم.

قامت فصائل في المعارضة المسلحة من جهتها في أيار بعمليات اعتقال تركَّزت في مناطق سيطرتها في محافظة حلب، وتركَّزت عمليات الاعتقال في منطقتي عفرين والباب وحدث معظمها دون وجود إذن قضائي ودون مشاركة جهاز الشرطة وهو الجهة الإدارية المخولة بعمليات الاعتقال والتوقيف عبر القضاء، وكان المسؤول عن هذه العمليات فصائل محددة وبدون توجيه تهمٍ واضحة؛ بهدف إشاعة الخوف بين السكان في مناطق نفوذ الفصيل المسيطر على المنطقة، كما سجَّلنا العديد من حوادث الاعتقال والاختطاف التي حدثت بدافع الحصول على مبالغ مالية مقابل إطلاق سراح المعتقل.

ثالثاً: حصيلة حالات الاعتقال التعسفي لدى أطراف النزاع:

ألف: حصيلة حالات الاعتقال التَّعسفي منذ بداية عام 2019:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان 2124 حالة اعتقال تعسفي على يد الأطراف الرئيسة الفاعلة في سوريا منذ مطلع عام 2019 حتى حزيران من العام ذاته. توزَّعت على النحو التالي:

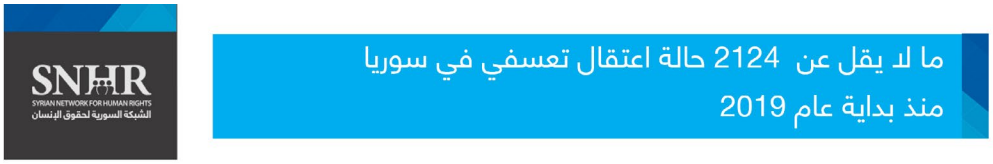

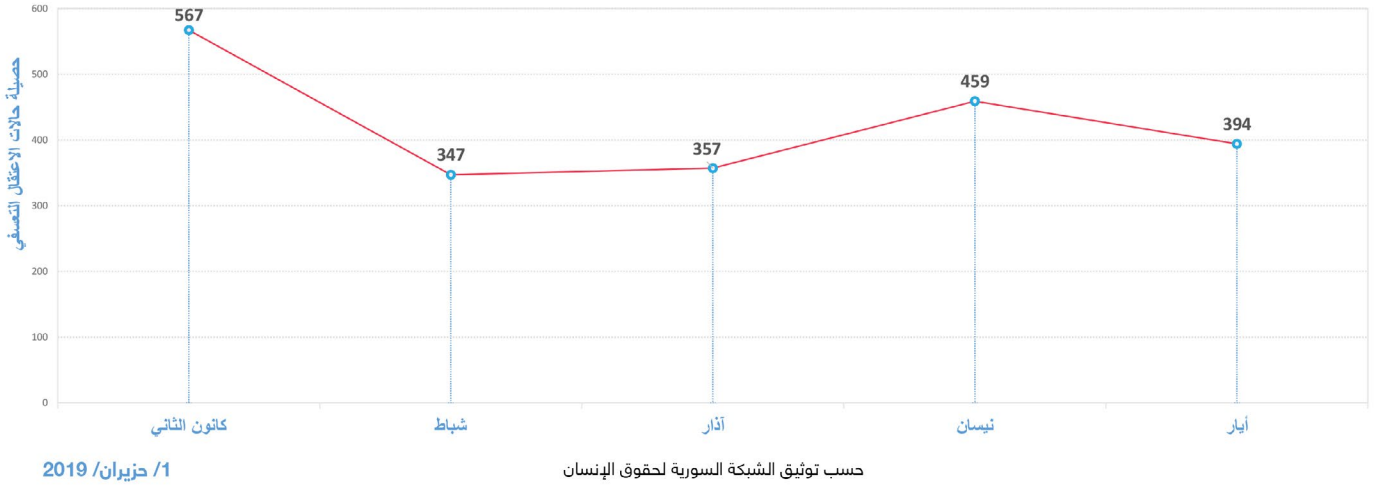

حسب توثيق الشبكة السورية لحقوق الإنسان

باء: حصيلة حالات الاعتقال التعسفي في أيار:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في أيار 2019 ما لا يقل عن 394 حالة اعتقال تعسفي بينها 21 طفلاً و14 سيدة (أنثى بالغة) على يد أطراف النزاع الرئيسة الفاعلة في سوريا، تحوَّل 206 منها إلى حالة اختفاء قسري.

توزَّعت حصيلة حالات الاعتقال التعسفي حسب الجهة الفاعلة على النحو التالي:

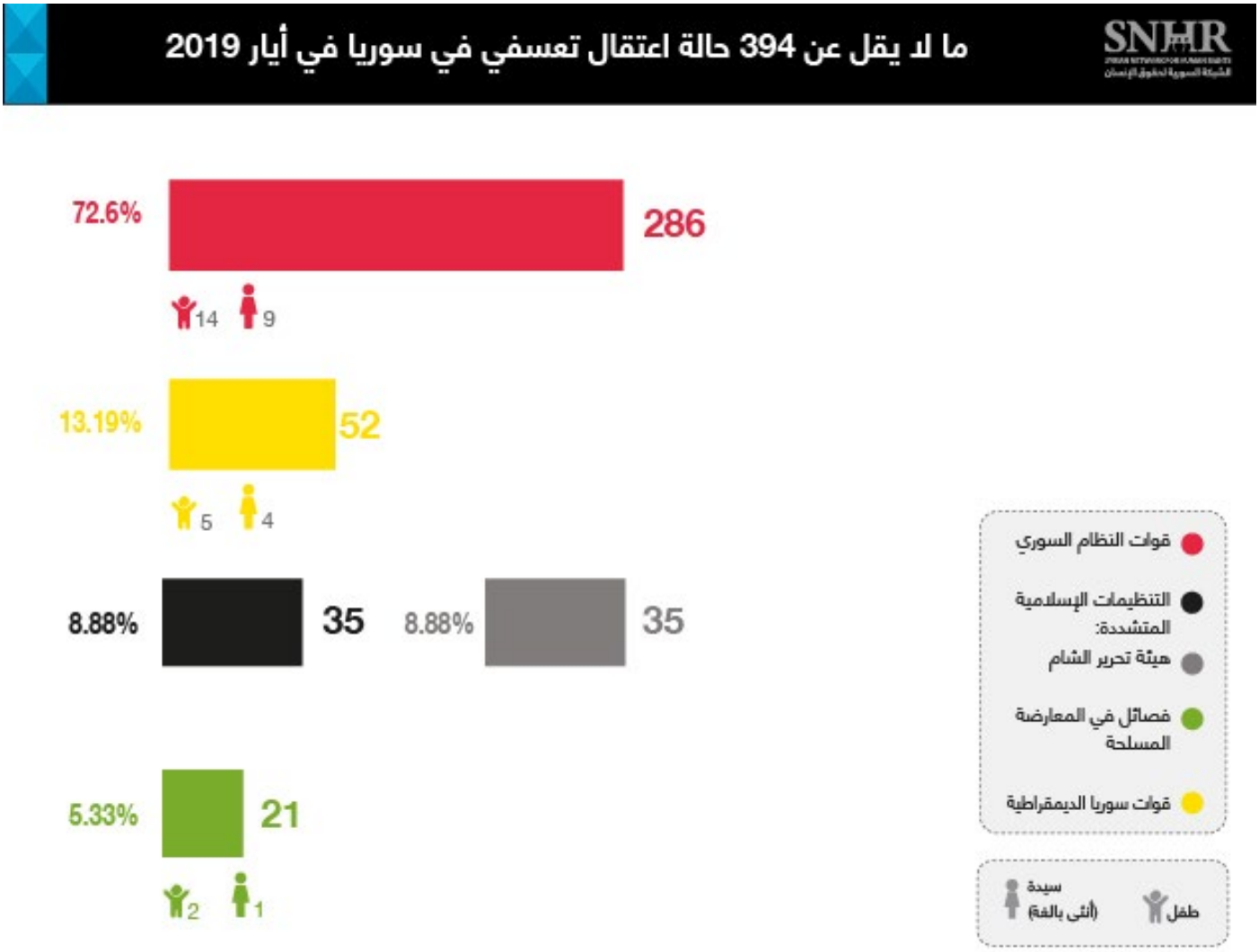

حسب توثيق الشبكة السورية لحقوق الإنسان

ألف: قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية): 286 بينها 14 طفلاً و9 سيدة، وقد تحوَّل 163 منهم إلى مختفين قسرياً.

باء: التنظيمات الإسلامية المتشددة:

– هيئة تحرير الشام (تحالف بين تنظيم جبهة فتح الشام وعدد من فصائل في المعارضة المسلحة): 35 جميعهم من الرجال، وقد تحول 12 منهم إلى مختفين قسرياً.

تاء: فصائل في المعارضة المسلحة: 21 بينها 2 طفلاً وسيدة واحدة، وقد تحوَّل 11 منهم إلى مختفين قسراً.

ثاء: قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية (حزب الاتحاد الديمقراطي): 52 بينها 5 طفلاً و4 سيدة، وقد تحوَّل 20 منهم إلى مختفين قسرياً.

تُظهر الخريطة التالية توزُّع حالات الاعتقال التَّعسفي الموثَّقة في أيار على المحافظات السورية حسبَ الأطراف الرئيسة الفاعلة:

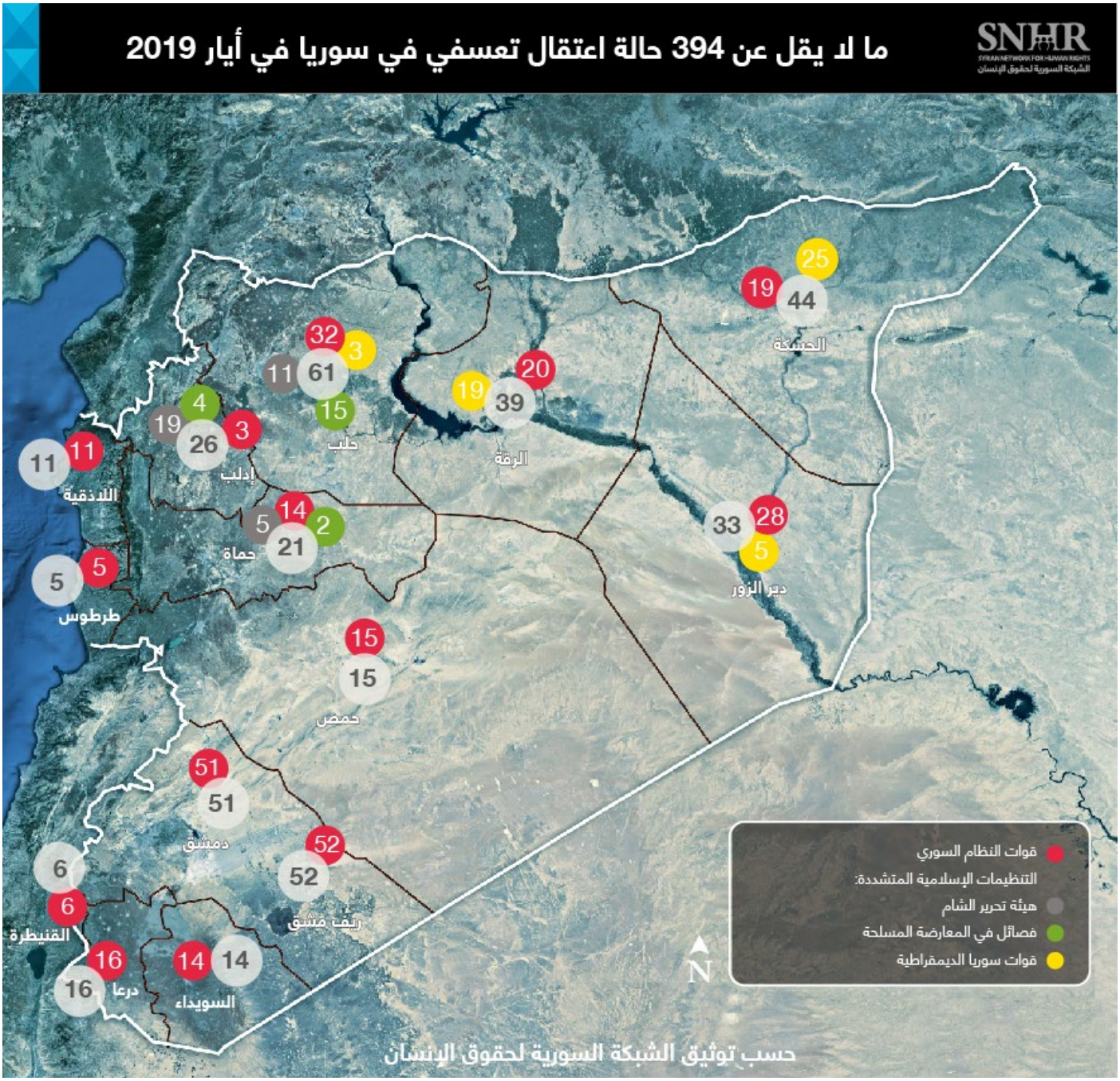

كما وثَّقنا في أيار ما لا يقل عن 123 نقطة مداهمة وتفتيش، نتج عنها حجز للحرية، توزَّعت على المحافظات على النحو التالي:

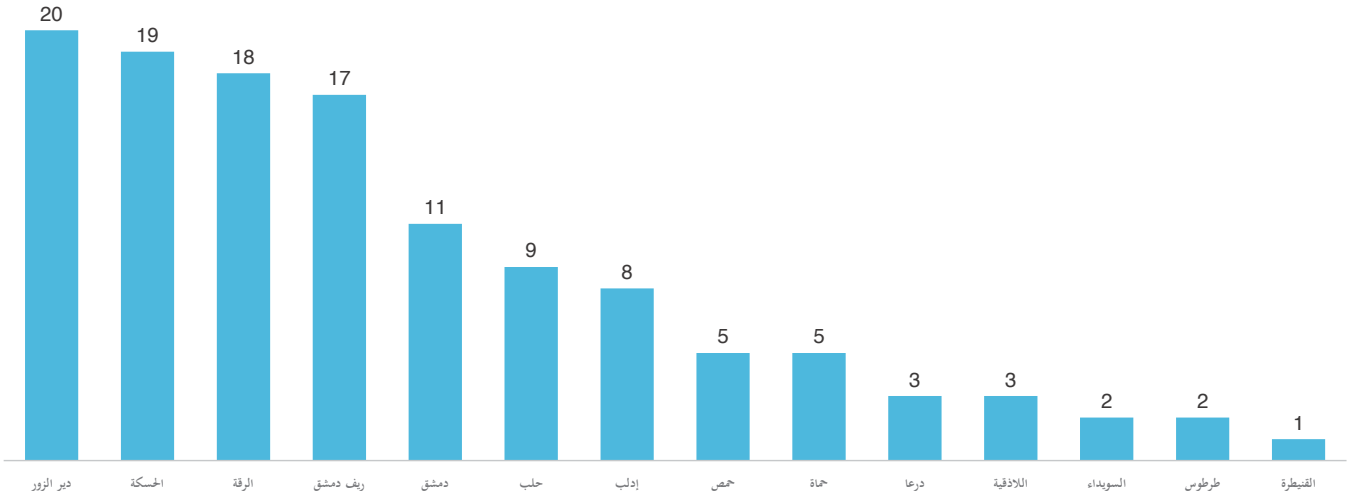

توزَّعت حصيلة نقاط المداهمة والتفتيش حسب الجهات المسؤولة عنها على النحو التالي:

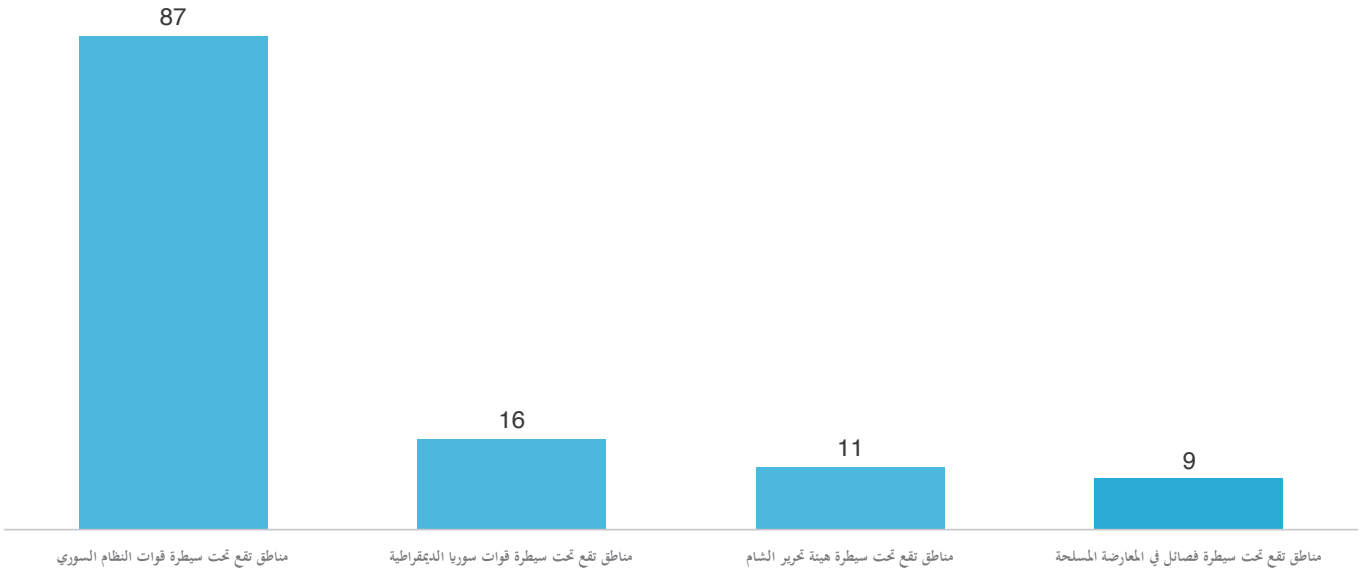

رابعاً: أبرز حالات وحوادث الاعتقال التَّعسفي في أيار:

ألف: قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية):

-أبرز الحوادث:

السبت 4/ أيار/ 2019 اعتقلت قوات النظام السوري أربعة مدنيين لدى مرورهم من إحدى نقاط التفتيش التابعة لها في مدينة الضمير في الغوطة الشرقية شرق محافظة ريف دمشق، واقتادتهم إلى جهة مجهولة.

الأربعاء 15/ أيار/ 2019 قامت قوات النظام السوري بحملة دهم واعتقالات في مدينة الصنمين بريف محافظة درعا الشمالي، تم توثيق اعتقال ثلاثة مدنيين بينهم اثنان من عائلة واحدة، وكانوا ممن أجروا تسوية في وقتٍ سابق، واقتادهم إلى جهة مجهولة.

- أبرز الحالات:

ياسر دريباتي

ياسر دريباتي، حاصل على إجازة في الفنون المسرحية من المعهد العالي للفنون المسرحية بدمشق، ومدير البيت العربي للموسيقا في مدينة اللاذقية، من أبناء مدينة اللاذقية، من مواليد عام 1965، اعتقلته قوات النظام السوري يوم الأحد 12/ أيار/ 2019 إثر مداهمة منزله في مدينة اللاذقية، وتم الإفراج عنه في اليوم التالي 13/ أيار/ 2019.

صدام محمد طالب بني عبد الغني، من الجنسية الأردنية، اعتقلته قوات النظام السوري برفقة زوجته "ولاء عبد الحميد أحمد المحاشي" يوم السبت 4/ أيار/ 2019 لدى مرورهما من إحدى نقاط التفتيش التابعة لها جنوب مدينة درعا بعد توجههما من الأردن إلى سوريا عبر معبر نصيب الحدودي جنوب مدينة درعا، وتم الإفراج عنهما يوم الجمعة 17/ أيار/ 2019.

صدام محمد طالب بني عبد الغني

ولاء عبد الحميد أحمد المحاشي

باء: التنظيمات الإسلامية المتشددة:

– هيئة تحرير الشام (تحالف بين تنظيم جبهة فتح الشام وعدد من فصائل في المعارضة المسلحة):

–أبرز الحالات:

زهير تركي عبد الرؤوف، نائب رئيس مجلس شورى العوائل في قرية دير حسان بريف محافظة إدلب الشمالي، اعتقلته عناصر مسلحة تابعة لهيئة تحرير الشام يوم الأربعاء 15/ أيار/ 2019 إثر مداهمة مكان عمله في مدينة الدانا بريف محافظة إدلب الشمالي، وتم الإفراج عنه يوم الأحد 19/ أيار/ 2019.

أحمد رشيد، محامي، من أبناء مدينة دارة عزة بريف محافظة حلب الغربي، اعتقلته عناصر مسلحة تابعة لهيئة تحرير الشام يوم الإثنين 27/ أيار/ 2019 إثرَ مداهمة مكان عمله في مكتبه الخاص بمدينة دارة عزة، وتم الإفراج عنه في اليوم التالي الثلاثاء 28/ أيار/ 2019.

أحمد رشيد

تاء: فصائل في المعارضة المسلحة:

– أبرز الحوادث:

الخميس 9/ أيار/ 2019 شنَّت عناصر تابعة لفصيل الجبهة الشامية أحد الفصائل في المعارضة المسلحة حملة دهم واعتقالات في قرية قنطرة التابعة لمدينة عفرين بريف محافظة حلب الشمالي، تم توثيق اعتقال ستة مدنيين، واقتيادهم إلى جهة مجهولة.

– أبرز الحالات:

جيكرخون أحمد إسماعيل

جيكرخون أحمد إسماعيل، عضو في المجلس المحلي لناحية جنديرس التابعة لمدينة عفرين بريف محافظة حلب الشمالي، من أبناء قرية حج حسنو التابعة لمدينة عفرين، يبلغ من العمر 33 عاماً، اعتقلته عناصر من الشرطة العسكرية التابعة لفصائل في المعارضة المسلحة مطلع أيار/ 2019 من ناحية جنديرس، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

ثاء: قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية:

– أبرز الحوادث:

السبت 4/ أيار/ 2019 شنَّت قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية حملة دهم واعتقالات في قرية درنج التابعة لناحية ذيبان بريف محافظة دير الزور الشرقي، تم توثيق اعتقال 51 مدنياً، واقتيادهم إلى جهة مجهولة.

الإثنين 6/ أيار/ 2019 اعتقلت قوات سوريا الديمقراطية ستة مدنيين بينهم طفل واحد وسيدتان من عائلة واحدة، من أبناء مدينة دير الزور، إثرَ مداهمة مكان إقامتهم في حي الادخار غرب مدينة الرقة، واقتادتهم إلى أحد مراكز الاحتجاز التابعة لها في المدينة.

الخميس 16/ أيار/ 2019 شنَّت قوات سوريا الديمقراطية حملة دهم واعتقالات في قريتي تل الجاير والدشيشة بريف محافظة الحسكة الجنوبي، تم توثيق اعتقال 11 مدنياً بينهم اثنان من عائلة واحدة، واقتيادهم إلى أحد مراكز الاحتجاز التابعة لها في مدينة الشدادي بريف محافظة الحسكة الجنوبي.

الإثنين 20/ أيار/ 2019 اعتقلت قوات سوريا الديمقراطية خمسة مدرسين، إثرَ مداهمة مكان عملهم في المجمع التربوي في بلدة تل براك بريف محافظة الحسكة الشمالي، واقتادتهم إلى جهة مجهولة.

-أبرز الحالات:

محمد أيو

محمد أيو، رئيس المجلس المحلي لغرب مدينة القامشلي التابع للمجلس الوطني الكردي، وعضو في الهيئة الاستشارية للحزب الديمقراطي الكردستاني "سوريا"، اعتقلته قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية (حزب الاتحاد الديمقراطي) يوم الجمعة 3/ أيار/ 2019 إثرَ مداهمة منزله في مدينة القامشلي بريف محافظة الحسكة الشمالي، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

الطفل يوسف ورياض وفاضل العلي، ثلاثة أخوة من عائلة واحدة، الطفل يوسف طالب في الثاني الثانوي، ورياض طالب في معهد تقنيات الحاسوب في مدينة الحسكة، من أبناء قرية البشيرية التابعة لناحية القحطانية بريف محافظة الحسكة الشمالي، اعتقلتهم قوات سوريا الديمقراطية يوم الخميس 23/ أيار/ 2019 من قرية البشيرية، ولا يزال مصيرهم مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلهم أيضاً.

الطفل عبد خليل الراعي، من أبناء قرية عين العروس التابعة لمدينة تل أبيض بريف محافظة الرقة الشمالي، يبلغ من العمر 15 عاماً، اعتقلته قوات سوريا الديمقراطية يوم الثلاثاء 21/ أيار/ 2019 لدى مروره من إحدى نقاط التفتيش التابعة لها في قرية عين العروس، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

إبراهيم الجاسم

إبراهيم الجاسم، مدرس في مدرسة بريغي الابتدائية في قرية بريغي التابعة لمدينة تل أبيض بريف محافظة الرقة الشمالي، اعتقلته قوات سوريا الديمقراطية يوم الثلاثاء 21/ أيار/ 2019 إثر مداهمة منزله في قرية بريغي، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

رياض الإبراهيم وأبناؤه عمار وميسرة، من أبناء قرية عكاظ التابعة لناحية تل حميس بريف محافظة الحسكة الشمالي الشرقي، اعتقلتهم قوات سوريا الديمقراطية يوم الخميس 23/ أيار/ 2019 إثرَ مداهمة منزلهم في قرية عكاظ، واقتادتهم إلى أحد مراكز الاحتجاز التابعة لها في مدينة القامشلي بريف محافظة الحسكة الشمالي. ولا يزال مصيرهم مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلهم أيضاً.

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات:

• تعتقد الشبكة السورية لحقوق الإنسان أنَّ النظام السوري لم يفي بأيٍّ من التزاماته في أيٍّ من المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها، ونُشير على وجه التَّحديد إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، كما أنَّه أخلَّ بعدة مواد في الدستور السوري نفسه، فقد استمرَّ توقيف مئات آلاف المعتقلين دونَ مذكرة اعتقال لسنوات طويلة، ودون توجيه تُهم، وحظر عليهم توكيل محامٍ والزيارات العائلية، وتحوَّل 85 % من إجمالي المعتقلين إلى مختفين قسرياً ولم يتم إبلاغ عائلاتهم بأماكن وجودهم، وفي حال سؤال العائلة تُنكر الأفرع الأمنية والسلطات وجود أبنائها، وربما يتعرَّض من يقوم بالسؤال لخطر الاعتقال.

• تُسيطر هيئة تحرير الشام على مساحات واسعة، وتفرض سلطتها عليها، وعلى السكان المقيمين فيها، كما أنَّ لها كياناً سياسياً، وهيكلية هرمية إلى حدٍ بعيد؛ فهي ملزمة بتطبيق أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، وقد قامت هيئة تحرير الشام بارتكاب انتهاكات واسعة عبر عمليات الاعتقال والإخفاء القسري.

• نفَّذت فصائل في المعارضة المسلحة عمليات اعتقال وتعذيب بحق بعض السكان في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

• انتهكت قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية العديد من الحقوق الأساسية ومارست العديد من الانتهاكات كالتَّعذيب، والإخفاء القسري، كما أنَّ لها كياناً سياسياً، وهيكلية هرمية إلى حدٍ بعيد؛ فهي ملزمة بتطبيق أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان.

التوصيات:

إلى مجلس الأمن الدولي:

• لا بدَّ من متابعة تنفيذ القرارات 2042 الصادر بتاريخ 14/ نيسان/ 2012، و2043 الصادر بتاريخ 21/ نيسان/ 2012، و2139 الصادر بتاريخ 22/ شباط/ 2014، والقاضي بوضع حدٍّ للاختفاء القسري.

إلى مجلس حقوق الإنسان:

• متابعة قضية المعتقلين والمختفين قسرياً في سوريا وتسليط الضوء عليها في الاجتماعات السنوية الدورية كافة.

• التعاون والتَّنسيق مع منظمات حقوق الإنسان المحلية الفاعلة في سوريا.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

فتح تحقيقات في الحالات الواردة في هذا التَّقرير والتَّقارير السَّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتَّعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتَّفاصيل.

إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة IIIM:

النَّظر في الحوادث الواردة في هذا التَّقرير والتَّقارير السَّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتَّعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتَّفاصيل.

إلى الأمم المتحدة والأطراف الضامنة لمحادثات أستانا:

- يجب تشكيل لجنة خاصة حيادية لمراقبة حالات الإخفاء القسري، والتَّقدم في عملية الكشف عن مصير 95 ألف مختفٍ في سوريا، 87 % منهم لدى النظام السوري.
- البدء الفوري بالضَّغط على الأطراف جميعاً من أجل الكشف الفوري عن سجلات المعتقلين لديها، وفق جدول زمني وفي تلك الأثناء لا بُدَّ منَ التَّصريح الفوري عن أماكن احتجازهم والسَّماح للمنظمات الإنسانية واللجنة الدولية للصَّليب الأحمر بزيارتهم مباشرة.
- إطلاق سراح الأطفال والنِّساء والتَّوقف عن اتخاذ الأُسَر والأصدقاء رهائنَ حرب.
- نطلب من مسؤول ملف المعتقلين في مكتب المبعوث الأممي أن يُدرج قضية المعتقلين في اجتماعات جنيف المقبلة، فهي تهمُّ السوريين أكثر من قضايا بعيدة يمكن التَّباحث فيها لاحقاً بشكل تشاركي بين الأطراف بعد التوافق السياسي، كالدستور.

شكر وتقدير

كل الشكر لأقرباء وأهالي الضحايا وأصدقائهم وشهود العيان والنشطاء المحليين الذين ساهموا بشكل فعال في جمع والتحقق من البيانات.

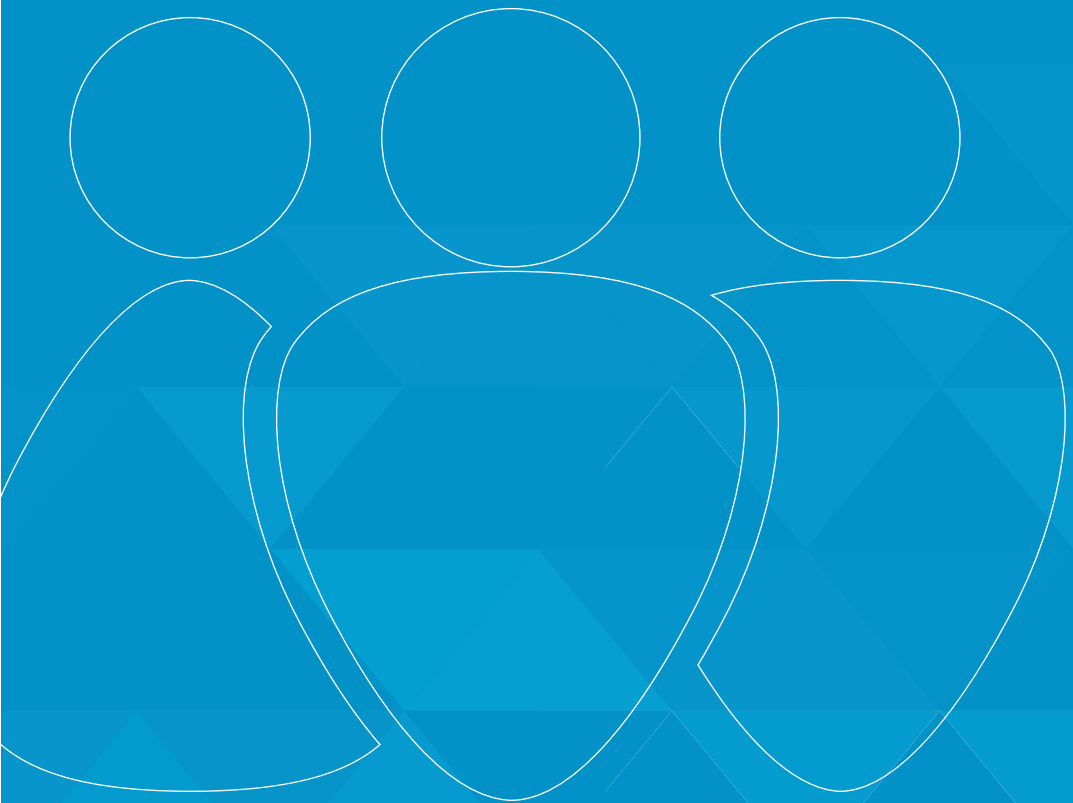

@snhr

Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org